

قرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٩ لسنة ٢٠٠٨

بشأن تأسيس (لجنة وطنية) للتعاون بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية و (نقطة اتصال وطنية لشئون الاستثمار)

لتنفيذ إعلان الاستثمار والشركات متعددة الجنسيات

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى وثيقة انضمام مصر إلى (إعلان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات)

الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم وزارة الاستثمار ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الخارجية والاستثمار ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تنشأ بوزارة الخارجية (لجنة وطنية) تنسق أعمالها وزارة الخارجية ، وتختص بمتابعة وتنسيق علاقات مصر مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مختلف المجالات ، وتضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية بالتعاون مع المنظمة وهي وزارات الاستثمار ، والتجارة والصناعة ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتنمية الاقتصادية ، والمالية والتنمية الإدارية ، مع إمكانية ضم وزارات أخرى وخبراء وفقاً للحاجة ، ووفقاً لمجالات التعاون التي ترغب مصر في فتحها مع المنظمة مستقبلاً ، ويصدر بتشكيل اللجنة وتحديد مهامها التفصيلية قرار من وزير الخارجية .

(المادة الثانية)

تنشأ بوزارة الاستثمار وحدة باسم (نقطة الاتصال وطنية لشتون الاستثمار) مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وتختص هذه النقطة بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص الموضوعات المرتبطة (بإعلان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات) على أن يعاون نقطة الاتصال في أداء أعمالها لجنة استشارية تضم في عضويتها ممثل عن كل من وزارات الخارجية ، والمالية ، والتجارة والصناعة ، والتنمية الإدارية ، والقوى العاملة والهجرة يحدده الوزير المختص ، بالإضافة إلى خبراء في الاقتصاد والقانون والتمويل والعمل ، ويصدر بتشكيل نقطة الاتصال وتحديد مهامها التفصيلية قرار من وزير الاستثمار .

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ المحرم سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٢١ يناير سنة ٢٠٠٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف